

قرار وزير القوى العاملة والعجرة
رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٣

بشأن إحصائيات ونماذج إصابات العمل والحوادث الجسيمة والأمراض المهنية والأمراض العادية والمزمنة

وزير القوى العاملة والعجرة

بعد الإطلاع على المادة ٢٢٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
وعلى قرار السيد وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن تحديد الأمراض المزمنة التي يستحق المؤمن عليه أجازات استثنائية بأجر كامل إلى أن يشفى أو تستقر حالته .

قرر

المادة الأولى

يقصد فى تطبيق أحكام هذا القرار :

- أ) بالفرع : كل موقع منفصل يزاوّل به أحد أوجه نشاط المنشأة .
- ب) بإصابات العمل : الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه وكذلك الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .
- ج) بحادث العمل : حوادث العمل أو الانفجارات أو الإنهيارات أو الحرائق التى تحدث أثناء العمل أو بسببه والتى تسبب لأحد أعضاء الجسم جرحاً أو ضرراً صحياً يستوجب الإنقطاع يوم عمل أو أكثر .
- د) بالحوادث الجسيم : الحوادث التى تؤدى إلى وفاة أحد العاملين أو أكثر بالمنشأة :
 - ١ . الحوادث التى تؤدى إلى وفاة أحد العاملين أو أكثر بالمنشأة .
 - ٢ . تالحوادث التى يكون العجز المستديم المتوقع منها للعاملين بنسبة (٣٥ %) فأكثر ويمكن الاسترشاد برأى طبيب المنشأة إن وجد .
 - ٣ . الحوادث التى تؤدى إلى إصابة أكثر من شخص واحد فى نفس مكان العمل فى وقت واحد ويتطلب علاج كل منهم أكثر من يوم .
 - ٤ . حوادث الحريق أو الإنهيارات أو الانفجارات أو تسرب المواد الخطرة التى تقترب بوقوع خسائر مادية فى وسائل وأدوات العمل وخاماته ومواده أو تؤدى إلى توقف العمل لمدة تزيد عن ورديّة عمل واحدة فى قسم من أقسام المنشأة .
- هـ) بالأمراض المهنية : الإصابة بأحد الأمراض المهنية بالجدول رقم (١) الخاص بالأمراض المهنية والملحق بقانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته
- و) بالأمراض المزمنة : الإصابة بأحد الأمراض المحددة بالقرار الصادر من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة والهجرة فى هذا الشأن المشار إليه .
- ز) المكتب المختص : يقصد به مكتب السلامة والصحة المهنية بمديرية القوى العاملة والهجرة المختصة .

المادة الثانية

تلتزم كل منشأة أو فرع أيا كان عدد العاملين بها بإخطار المكتب المختص بالآتى :

- أ) كل حادث جسيم يقع خلال ٢٤ ساعة من وقوعه داخل المنشأة إما بخصوص الحوادث التى تقع خارج حدود المنشأة فيتم الإبلاغ عنها خلال ٧٢ ساعة (٣ أيام)
- ب) كل مرض مهني يظهر بها ويثبت تشخيصه بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحى ويتم الإخطار طبقاً للنموذج رقم (١) وذلك خلال ٤٨ ساعة متتالية علم الشركة بثبوت المرض المهني .

المادة الثالثة

تلتزم كل منشأة بإخطار المكتب المختص بالبيانات الفنية التي تنتهي إليها الجهات المعنية الأخرى ، المعمل الجنائي – اللجان الفنية – الشرطة ، وذلك في النتائج الخاصة بأسباب وإحتمال وقوع تلك الحوادث الجسيمة والتقديرات النهائية من خسائر بشرية ومادية فور إعدادها .

المادة الرابعة

تلتزم كل منشأة أو فرع يعمل به ٥٠ عامل فأكثر بموافاة (المكتب المختص) كل ستة أشهر في شهرى يناير ويوليو من كل عام بإحصائيات عن الإصابات والحوادث الجسيمة والأمراض من صورتين لكل منها وفقاً للنماذج أرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) المرفقة على ألا يجاوز ميعاد إرسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي ، وعليه أن يحتفظ بصورة ثالثة في سجلات المنشأة ، وعلى المنشأة أن تنشأ سجلات نوعية خاصة بالبيانات المطلوبة لكل إحصائية وأن تدون بياناتها أولاً بأول ، وأن تكون إحصائيات الأمراض والحوادث الجسيمة والأمراض المهنية بإشراف ومسئولية جهاز السلامة والصحة المهنية بالمنشأة ويمكن الإستعانة بإستخدام أجهزة الحاسب الآلى ونظم المعلومات فى التسجيل والتحليل .

المادة الخامسة

تلتزم كل منشأة صناعية أو فرع يعمل به (١٥ - ٤٩) عاملاً وكل منشأة غير صناعية يعمل بها ٥٠ عاملاً فأكثر بموافاة (المكتب المختص) كل ستة أشهر بإحصائية من صورتين تبدأ في شهرى يناير ويوليو من كل عام وفقاً للنموذج رقم (٦) المرفق بشرط ملء بياناتها كل ستة شهور وعلى ألا يجاوز ميعاد إرسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لإنقضاء الستة أشهر لفترة الإحصائيات على أن يحتفظ بصورة ثالثة بالمنشأة .

المادة السادسة

تلتزم كل منشأة بإجراء قياسات مستويات السلامة بها من خلال تحليل وتقييم وتصنيف البيانات الخاصة بإحصائيات حوادث العمل والأمراض المهنية والحوادث الجسيمة والأمراض العادية والمزمنة التي تحدث على مستوى أقسام العمل بالمنشأة واستخلاص المؤشرات وذلك للاسترشاد بها فى تطوير أداء الخدمات المتصلة بحماية صحة وسلامة العاملين ، كما تستخدم نتائج تحليل هذه الإحصائيات للأهداف التالية :

التحديد المستمر لمصادر الخطورة الناجمة عن استخدام وسائل وتقنيات ومواد العمل فى كل نشاط إقتصادى أو قطاع مهني بشكل مستقل والمخاطر التي تتعرض لها فئات محددة من العمال

تقدير الاحتياجات التقنية والعملية للتحكم بأخطار العمل ومعالجة نتائجه على المستوى الفوري والبعيد .

التقييم الأول بطريقة القياس السلبي لفاعلية السياسات على مستوى المنشآت وفعالية نظم السيطرة العامة العامة والفردية وفق البرامج المخطط لها من قبل جهاز السلامة على مستوى المنشآت وتقدير احتياجات تطوير هذه السياسات والنظم

التحديد الدقيق لأسباب الحوادث والأمراض التي تقع نتيجة ظروف العمل ووسائله لعلاج أسبابها وتلافى تكرارها .

المساهمة فى الكشف عن مصادر خطورة غير معروفة أو محددة وفق خطط السيطرة المعمول بها على مستوى المنشآت .

تحديد حجم الخسائر البشرية والاقتصادية عن الإصابات والحوادث .

تقدير الحاجة لتقديم أو لتطوير خدمات إضافية صحية وتدريبية تساهم فى مجال صحة العمال .

المادة السادسة

يلغى القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن نماذج إحصائيات الإصابات والحوادث الجسيمة
المادة الثامنة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشرة
تحريرا فى ١٤ / ٧ / ٢٠٠٣

وزير القوى العاملة والهجرة

(احمد احمد العماوى)